وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

# النشرة الصباحية

الخميس، 16 مارس 2023

# أخبار الطاقة

# وزير الطاقة السعودي يلتقي بوزير العمل والاقتصاد النمساوي

## الشرق الأوسط

عقد الأمير عبدالعزيز بن سلمان، وزير الطاقة السعودي، في مكتبه بالرياض اليوم، اجتماعاً مع وزير العمل والاقتصاد في جمهورية النمسا، الدكتور مارتن كوخر.

وجرى خلال اللقاء استعراض علاقات التعاون في جميع مجالات الطاقة، ومجال الطاقة المتجددة والهيدروجين النظيف على وجه الخصوص.

وتطرق الاجتماع إلى، جهود المملكة في مجال تقنيات الطاقة النظيفة، وإدارة انبعاثات المواد الهيدروكربونية، ضمن نهج الاقتصاد الدائري للكربون، ومصادر الطاقة المتجددة، ضمن مساعيها في مجال الطاقة والتغير المناخي عبر مبادرات محلية وإقليمية، أهمها مبادرة السعودية الخضراء، ومبادرة الشرق الأوسط الأخضر.

# وزير الطاقة يجدد تحذيرات المملكة حيال أزمة الطاقة وسبل تخفيف تفاقمها

## الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

### الرياض

جدد وزير الطاقة صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن سلمان تذكير العالم بتحذيرات المملكة العربية السعودية المتكررة والخطرة حيال أزمة الطاقة التي يعيشها العالم اليوم من التقلص الهائل لإمدادات الوقود في ظل النقص المهول لمشاريع النفط والغاز في أنحاء العالم، بسبب تحولات الطاقة من الاحفورية للمتجددة والتي أتت متسرعة ولم تكن مدروسة كما ينبغي، إذ قال وزير الطاقة الأمير عبدالعزيز بن سلمان أول من أمس في لقاء عالمي «وقد حذرت مرارًا وتكرارًا من أن نمو الطلب العالمي سيفوق المستوى الحالي من احتياطي القدرة الإنتاجية العالمية، في الوقت الذي تعدّ فيه احتياطيات الطوارئ في أدنى مستوياتها على الإطلاق».

وكشف التحذيرات السعودية المتجددة دوماً بأن احتياطي القدرة الإنتاجية ومخزونات الطوارئ العالمية يشكّلان شبكة أمان أساسية لسوق البترول في مواجهة الصدمات المحتملة، وهو الأمر الذي يدفع لتطبيق سياسات تدعم الاستثمارات المطلوبة لزيادة القدرة الإنتاجية، وتدعم الحفاظ على المستويات المناسبة والكافية من مخزونات الطوارئ العالمية.

وهذا ما كشفته بالفعل المملكة العربية السعودية والتي شرعت بصورة استباقية في توسيع قدرتها الإنتاجية بحيث تصل إلى 13.3 مليون برميل في اليوم بحلول العام 2027، والعمل على هذا التوسع هو الآن في المرحلة الهندسية، ومن المتوقع أن تدخل الزيادة الأولى من هذه التوسعة حيّز العمل في العام 2025.

إلا ان الأهم والاعظم تأكيدات وزير الطاقة الأمير عبدالعزيز بن سلمان بأن المملكة من حقها مثل أي دوله أخرى الحفاظ على مصالحها الاقتصادية، ولها في سبيل ذلك اتخاذ أي إجراءات تراها تصحيحية لتحقيق استقرار اقتصادها، ومنها لجوء المملكة في الظروف الراهنة لخفض الإنتاج للحفاظ على عدالة الأسعار وهو حق تفرضه مصالحها الوطنية. فضلاً عن قرار المملكة الذي أعلنه الأمير عبدالعزيز بن سلمان بان السعودية ستمنع الصادرات النفطية على أي دوله تفرض سقف أسعار على انتاج المملكة، وهو حق أصيل لأي دولة تحافظ على مواردها.

والمملكة وهي تتخذ هذه المواقف فأنها تؤكد في الوقت نفسه التزامها التام باتفاقية أوبك +، إذ ان هناك العديد من العوامل التي تؤثر في توجهات السوق، وتشير التقديرات إلى أن الاقتصاد العالمي سيواصل نموّه هذا العام والعام المقبل، لكن ما زال هناك عدم يقين حول وتيرة النمو، إضافةً إلى ذلك بدأت الصين مؤخراً مرحلة التعافي بعد عمليات الإغلاق الممتدة لفترات طويلة إثر جائحة فيروس كورونا، لكن المدة اللازمة للتعافي لا تزال غير واضحة.

ويتسبب التعافي الاقتصادي بضغوط تضخمية، وهذا قد يدفع البنوك المركزية إلى تكثيف جهودها للسيطرة على التضخم. والتداخل بين هذه العوامل وغيرها يحد من الوضوح، والإجراء المعقول والوحيد الذي يمكن اتباعه في مثل هذه البيئة المحفوفة بعدم اليقين هو الإبقاء على الاتفاقية التي أبرمتها أوبك+ في أكتوبر الماضي لبقية هذا العام، وهذا ما تعتزم القيام به.

بينما يشدد وزير الطاقة الأمير عبدالعزيز بن سلمان، القول بوجوب التأكد من أن المؤشرات الإيجابية مستدامة، في حين، هناك من لا يزال يعتقد بأن أوبك+ قد تعدّل الاتفاقية قبل نهاية العام، والواقع يقول إن عليهم الانتظار إلى يوم الجمعة 29 ديسمبر 2023 ليشهدوا التزام أوبك+ التام بالاتفاقية الحاليّة المتضمنة خفض الإنتاج بمقدار 2 مليون برميل يوميًا حتى نهاية هذا العام. إذ قوبل هذا القرار بارتياح عالمي بعد ان شهدت السوق توازن أفضل بين العرض والطلب واستقرار الأسواق وانتعاش الاقتصاد العالمي والذي تستهدفه أوبك+ على وجه التحديد.

وكان وزير الطاقة الأمير عبد العزيز بن سلمان قد نبه بأن ليس هناك قطاع افضل لصناعة الطاقة بشكل عام والبترول بشكل خاص مالم تكن أوبك + حاضنة له معززة بتصور مستقبلي لأسواق اكثر استدامة واستقرار واقل تقلب مما يساهم في تعزيز فرص الاستثمار وتمكين القطاع للاستمرارية مع وضوح الرؤية وبالتالي معزز للاستثمار لهذا القطاع مشددا سموه على العمل الجماعي الذي يستوجب التوافق وسنبقى من الأساس مصرين على إعطاء كل دولة من دول أوبك+ ان تمارس حقها وهذا اعننا بشكل كبير في تعزيز الثقة الداخلية في المنظومة وليس من الأسواء ان تحصر القرار بين تجمع كبار المنتجين مقابل المنتجين الأقل قدرة.

وأضاف وزير الطاقة الأمير عبدالعزيز بن سلمان أن أوبك + حريصة على الحد من تقلبات الأسواق وتعمل وفق آلية ومنظور اقتصادي بحت بعيداً عن الشأن السياسي أو التحالفات، مؤكداً أنه ليس هناك أي نية مستقبلاً للانتقال إلى أي نقلة نوعية إلا إذا كانت من منظور اقتصادي.

وكان وزير الطاقة قد قال إن الدول الـ 23 المشاركة بالتحالف قامت بمسؤولياتها تجاه الأسواق محققة أهداف التحالف في أصعدة الاستدامة واستقرار الامدادات والقدرة على التنبؤ المتزن عميق الاثر، والشفافية المتناهية، والمصداقية في الأرقام مع الخطط المعلنة السنوية والنصف سنوية، والنهج الأكثر تعمقًا وحذرًا باسم التعويضات، في الاجتماعات الشهرية وسط سلاسة التعديلات بما يتفق مع التطورات وبهذه السبل حققت أوبك+ سوقاً نفطياً مستقراً وأقل تقلبًا.

في وقت أجمع النقّاد والمحللون على نجاح تحالف أوبك+ في قيادة أسواق النفط نحو الاستقرار بالرغم من التوترات الجيوسياسية الحالية التي فجرها الغزو الروسي لأوكرانيا منذ اندلاعه في فبراير من العام الماضي. ونجحت جهود أوبك بقيادة السعودية في الحفاظ على أسواق النفط، من خلال القرارات التي اتخذها التحالف منذ اندلاع الحرب، وواجه بسببها ضغوطًا كبيرة خاصة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية. اتسمت إدارة تحالف أوبك+ لفترة ما بعد الغزو الروسي لأوكرانيا بالحكمة، وسط ضغوط مستمرة ومتصاعدة من الغرب، والولايات المتحدة، لضخ المزيد من النفط الخام في الأسواق. إذ فضّل التحالف التمسك بسياسة الإنتاج التي أتبعها منذ جائحة فيروس كورونا، والتي تنص على زيادة تدريجية للإنتاج، وصولًا إلى خفض تاريخي في الإنتاج قرره في أكتوبر، بناءً على قراءته للأسواق.

وأوضحت أوبك مراراً أن نقص الاستثمار المزمن في قطاع النفط قد قلّل من القدرات الفائضة على طول سلسلة القيمة. وتعرب عن قلقها من أن الاستثمار غير الكافي في قطاع التنقيب والإنتاج سيؤثّر في توفير المعروض الكافي في الوقت المناسب، لتلبية الطلب المتزايد إلى ما بعد عام 2023. وجاء قرار خفض الإنتاج -الذي يعادل نحو 2٪ من الطلب العالمي- مع استعداد الاتحاد الأوروبي لفرض حزمة من العقوبات ردًا على الغزو الروسي لأوكرانيا، من خلال حظر صادرات النفط الروسي في 5 ديسمبر، بالإضافة إلى تحديد سقف للأسعار. وتشدد أوبك على أن القرارات جاءت في ضوء عدم اليقين الذي يحيط بآفاق الاقتصاد العالمي وسوق النفط، والحاجة إلى تعزيز التوجيه طويل المدى لسوق النفط.

وسيستمر الغزو الروسي لأوكرانيا بالتأثير في أسواق الطاقة، وسط توقعات أن تقلّص دول مجموعة السبع والاتحاد الأوروبي مشترياتها من السلع الروسية، وإعادة توجيهها إن أمكن إلى دول أخرى. بينما وبحسب المستشارين تمكن تحالف أوبك+ من مواجهة الأزمة بحنكة، واستطاع أن يحلّ الكثير من التوترات، مع تقديم ضمانات إلى الأسواق العالمية بأن وجود النفط سيستمر على الرغم من الانتكاسات. سيكافح تحالف أوبك+ لاحتواء ضغط الأسعار التصاعدي، لأن الطاقة الاحتياطية الضئيلة لا يمكنها أن تعوّض سنوات من قلة الاستثمار والعداء للاستثمار في الهيدروكربونات في أجزاء كثيرة من العالم، في وقت، يؤكد وزير الطاقة الأمير عبدالعزيز بن سلمان تمسّك أوبك+ بشعاره المتمثل في كونه استباقيًا ووقائيًا، في حين من ناحية أخرى يظل حذرًا، ومع احتفاظ أوبك+ بالكثير من الطاقة الاحتياطية المتبقية والمحدودة في العالم، فإنه يمتلك الكثير من الأوراق، إذا جاز التعبير، لذلك ستستمر أعين العالم في التركيز على أوبك+ واستمراريتهم في سياستهم وفق تطورات الأسواق. وفي حديث وزير الطاقة الأمير عبدالعزيز بن سلمان عن مشروع قانون نوبك، كشف عدم مراعاته أهمية امتلاك احتياطي من القدرة الإنتاجية، وبالتالي لا يكترث لتبعات عدم امتلاك هذا الاحتياطي على سوق البترول، ولذلك، فهو سيضعف الاستثمارات في القدرة الإنتاجية للبترول، كما سيتسبب في انخفاض العرض العالمي بشدة عن الطلب في المستقبل، وسيكون تأثير ذلك ملموساً في جميع أنحاء العالم، في الدول المنتجة والمستهلكة وكذلك في صناعة البترول. والواقع يقول إن هناك اختلافا كبيرا بين مشروع قانون نوبك والتوسع في فرض سقف الأسعار، ولكن تأثيرهما المحتمل على سوق البترول متشابه، بحسب وزير الطاقة الأمير عبدالعزيز بن سلمان، إذ تضيف مثل هذه السياسات مخاطر جديدة وغموضا أكبر في وقت تشتد فيه الحاجة إلى الوضوح والاستقرار

قدمت اللجنة القضائية في مجلس الشيوخ الأمريكي في 5 مايو الماضي مشروع قانون نوبك إلى مجلس الشيوخ بكامل هيئته للنظر فيه، حيث يقول المحللون إن إحباط الناخبين من ارتفاع أسعار البنزين والديزل زاد من احتمالات تمريره. ومع ذلك، لم يلتزم الرئيس جو بايدن بالتوقيع على مشروع القانون. مع وجوب ملاحظة تأكيدات وزير الطاقة الأمير عبدالعزيز بن سلمان، المتجددة من وجهة نظره التي صرح بها في أغسطس وسبتمبر، بأن مثل هذه السياسات ستؤدي لا محالة إلى تفاقم عدم استقرار السوق وتقلباته وهذا سيؤثر سلبًا في صناعة البترول، وفي المقابل، بذلت أوبك + قصارى جهدها ونجحت في تحقيق استقرار وشفافية عالية في سوق البترول، لا سيما بالمقارنة مع جميع أسواق السلع الأخرى. وكأمر طبيعي يراه الأمير عبدالعزيز بن سلمان بأن الامر ينطبق أيضًا على سقف الأسعار، سواء فرض على دولة أم مجموعة دول، وعلى البترول أو أي سلعة أخرى، حيث سيؤدي إلى ردة فعل معاكسة فرديًا أو جماعيًا مع تداعيات غير مقبولة تتمثل بالتقلبات الكبيرة وعدم الاستقرار في الأسواق. لذا، فإنه إذا تم فرض سقف للأسعار على صادرات البترول السعودية فلن نبيع البترول إلى أي دولة تفرض سقف أسعار على إمداداتنا، وسنخفض إنتاج البترول، ولن أستغرب إذا قامت الدول الأخرى بنفس الإجراء. وكان وزير الطاقة الأمير عبدالعزيز بن سلمان قد حذر العالم بأنه بحاجة إلى أن يستيقظ، حيث ينفد العالم من الطاقة على جميع المستويات. إنها حقيقة واقعة يحتاج العالم إلى العمل بشكل جماعي وشامل في إنقاذ الاقتصاد العالمي من مشاكل سلسلة التوريد، بما في ذلك الطاقة. والمملكة تعزز قوة تمسكها بمبادئها القائمة على وحدة الاقتصاد العالمي حينما يتعلق الأمر بمستقبل الطاقة وتطوير نظمها والتي يمثل البترول عصبها واساس نهضتها، ويتضح ذلك دوما من القلق العالمي المستمر على محاولات تعطيل امن امدادات الطاقة للعالم التي تسيطر المملكة على أكبر قدراتها الإنتاجية والتصديرية والاحتياطية. في حين ان المملكة تذهب لما اعلى من مجرد الإنتاج والتصدير، إلى تسخير تقنياتها لتكنولوجيا النفط المتطورة عديمة الانبعاثات من البئر للمستهلك والتي لطالما نجح أكبر منتج ومصدر مستقل للنفط والغاز في العالم، شركة أرامكو السعودية على تطبيقها في حقولها ومعاملها لإنتاج النفط والغاز بدء من الاستكشاف الى الاستهلاك النهائي مع انعدام الانبعاثات التي يعنى بها اقتصادات جديدة نالت تبني والتزام قادة العشرين في دعمها تتزعما مبادرة المملكة للاقتصاد الدائري للكربون بقوانينها الأربعة المتمثلة في تقليل الانبعاثات وإعادة استخدامها وإعادة تدويرها وإزالتها كواحدة من الحلول الشاملة والمتوازنة لتحدي المناخ. والمحللون العالميون دوماً يلفتون لشفافية المملكة العربية السعودية في سياستها النفطية التي باتت كتاباً مفتوحاً ملفتين للصراحة المتناهية التي تتسم بها أحاديث وزير الطاقة صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن سلمان، سواء عن امن امدادات الطاقة السعودية أو ما يتعلق بشئون تحالف كبار المنتجين في أوبك +.

وتساءل المحلل البريطاني محمد أوغوتشو من نادي لندن للطاقة وتنفيذي سابق في وكالة الطاقة الدولية، في ظل الحظر والعقوبات التي تؤثر في تدفق امدادات الطاقة العالمية، وبرأي وزير الطاقة الأمير عبدالعزيز بن سلمان ماهي التوجهات الجديدة للطاقة سواء كانت دائمة أو مؤقتة وايضاً اتجاهات الاستثمارات العالمية التي تفضل الطاقة المتجددة على حساب المواد الهيدروكربونية، كيف سيؤثر ذلك على مستقبل الطاقة؟»

وأجاب وزير الطاقة الأمير عبدالعزيز بن سلمان بشفافيته المعهودة وقال في حدث صناعي في الرياض: «لا احب ان اتطرق الى موضوع العقوبات واعيد انا اركز على واقع اليوم ان مع كل ما يحدث بالمناسب علي ان أقول بكل تأكيد ووضوح اننا في السعودية رحماء ايضاً ولسنا مجردين من العواطف ولا مجردين من انسانيتنا ولهذا اسالوا أصدقائنا في أوكرانيا وسيخبرونكم بأننا نعمل معهم الان حتى على تزويدهم بغاز البترول المسال النظيف».

وشدد وزير الطاقة الأمير عبدالعزيز بن سلمان بالقول «وأيا كان الامر وكل ما جرى وما يجري الان مما يسمى بالعقوبات والحظر وضعف الاستثمارات وغيرها كل ذلك سينتج عنه أمر واحد فقط، الا وهو قلة امدادات الطاقة بجميع اشكالها عندما تكون الحاجة اليها في أشدها». ومضى الأمير عبدالعزيز بن سلمان محذراً العالم، وهذا ما اخشاه وهو أمر لا اريد ان أكون مسؤولاً عنه وهذا هو ما كنت احذر الناس منه وما زلت احذر منه، وكل هذا المسار المتوقع للمستقبل قد يضيع بسبب الجهل، وأكرر لقد وعدتكم بأن تكون الأمور أفضل ما يمكن ان الحصول عليه وهذا رأيي الشخصي ويحق لي التعبير عن رأيي الشخصي وهو ليس مسيساً ولا غيره، وبصفتي مواطناً مسؤولاً في هذا العالم اريد ان يعي الناس ان ما يحدث اليوم قد يؤدي إلى، وارجو ان أكون مخطئاً ولست أتنبأ ولا أتوقع، ولكني أمل الا يؤدي إلى قلة إمدادات الطاقة، ليس إمدادات البترول ولا إمدادات الغاز بل إمدادات الطاقة عندما تكون الحاجة إليها في أشدها.

# النفط يتراجع 4.8 ٪ .. مخاوف الأسواق العالمية تفوق أثر تعافي الطلب الصيني

## أسامة سليمان من فيينا

### الاقتصادية

عادت المخاوف من ركود اقتصادي إلى الواجهة عقب انهيار مصرف سيليكون فالي الأمريكي لتلقي بظلال قوية على السوق النفطية، بينما يقاوم هذه الموجة الهبوطية توقعات «أوبك» القوية بشأن الطلب الصيني.

وهوت أسعار النفط بنسبة 4.85 في المائة أمس، إذ تسبب قلق يتعلق بوضع بنك كريدي سويس المالي في مخاوف في الأسواق العالمية، وفاق أثر آمال تعافي الطلب الصيني على النفط.

وتتسم السوق النفطية في الوقت الراهن بوفرة أرصدة معروض النفط مقابل تزايد القلق بشأن مسار الاقتصاد الأمريكي، ما أدى إلى تخوف المستثمرين ودعم ذلك بيانات «أوبك» في تقريرها الشهري، التي توقعت فائضا متواضعا بالمعروض في الربع المقبل خلال فترة ركود موسمي في الطلب.

ويقول لـ«الاقتصادية» محللون نفطيون إن أزمة انهيار البنك الأمريكي ومخاوف وقوع أزمة مالية عالمية جديدة أدت إلى اختبار أسعار النفط الخام هبوطها إلى أدنى مستوياتها، التي لم تشهدها منذ ديسمبر 2021.

وذكروا أنه لا أحد يعرف على وجه اليقين حجم التعثر المالي المتوقع في الاقتصاد الأمريكي بعد انهيار البنك، كما من المتوقع أن ترتفع المخزونات هذا الأسبوع وهو ما يفاقم الضغوط الهبوطية على أسعار النفط الخام.

وعد المختصون أن الهند تستفيد من تحالفها طويل الأمد مع روسيا لزيادة النفوذ الاقتصادي موضحين أنه على الرغم من الاضطرابات السياسية الأخيرة تعزز الهند العلاقات التجارية مع روسيا للوصول إلى موارد نفطية فعالة من حيث التكلفة.

وفي هذا الإطار، يقول مارتن جراف، مدير شركة «إنرجي شتايرمارك» النمساوية للطاقة إن سوق النفط الخام تجتاز منذ بداية العام الجاري حالة من التقلبات والعقبات المستمرة، حيث تسيطر حاليا المخاوف بشأن التباطؤ الاقتصادي العالمي وعلى النقيض يقابل ذلك حالة من التفاؤل الحذر بشأن انتعاش الطلب على النفط في الصين بعد انهاء كل قيود الإغلاق السابقة

ولفت إلى تسارع معدلات التضخم في الولايات المتحدة في الشهر الماضي، ما يثير كثيرا من التكهنات حول خطوة الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي المقبلة، وهل سيشعر بالضغط لرفع أسعار الفائدة في اجتماعه الأسبوع المقبل؟ وذلك على الرغم من الاضطرابات المالية المستمرة في النظام المصرفي.

ويرى، سلطان كورالي، المحلل الألباني ومختص شؤون المصارف والطاقة أن توقعات ارتفاع المخزونات الأمريكية تحد من مكاسب النفط الخام، ولكن في المقابل تلقى النفط دعما من بيانات وكالة الطاقة الدولية حول انتعاش الطلب بسبب تعافي النشاط الاقتصادي في الصين ومن رواج حركة السفر مجددا.

وسلط الضوء على التقرير الشهري الصادر عن منظمة أوبك، الذي أبقى توقعات الطلب العالمي على النفط لعام 2023 ثابتة، كما رصد انخفاض الطلب على نفط «أوبك» بمقدار 160 ألف برميل يوميا، لافتا إلى أن الطلب خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية سجل أعلى من مستويات ما قبل الجائحة، ولا سيما أن وضع السوق النفطية إجمالا جيد بالرغم من التحديات الراهنة، وهناك آفاق إيجابية خلال العام الجاري.

ويقول جوران جيراس، مساعد مدير بنك «زد إيه إف» في كرواتيا إنه على الرغم من عدم وضوح مدى تأثير العقوبات الغربية على إمدادات النفط الخام الروسية خاصة حظر الإمدادات البحرية وفرض سقف سعري من دول مجموعة السبع والاتحاد الأوروبي، إلا أن إنتاج النفط الروسي أثبت قدرة على مقاومة العقوبات، وقد ترتب على ذلك تخفيض «أوبك» تقديرها لكمية النفط الخام، التي ستحتاج إلى ضخها لتحقيق التوازن في السوق على الرغم من زيادة توقعاتها للطلب الصيني.

ونوه إلى أن صورة سوق النفط الخام ليست قاتمة، وهناك عديد من النقاط المضيئة، حيث ارتفع إنتاج المصافي الصينية في يناير وفبراير الماضيين، مقارنة بالعام السابق ومقارنة بديسمبر 2022، وتلك الزيادة تأتي مدفوعة بانتعاش الطلب الصيني، ولا سيما الطلب على البنزين ووقود الطائرات مع انتعاش السفر، مشيرا إلى أن أغلب الدوائر التحليلية تتوقع أن يرتفع الطلب الصيني على النفط بما يراوح بين 500 ألف برميل يوميا ومليون برميل يوميا هذا العام وتتفق ليندا تسيلينا، مديرة المركز المالي العالمي المستدام مع أن عديدا من التقارير الدولية ترى أن الانهيار المفاجئ لبنك سيلكون فالي الأمريكي هو أكبر فشل مصرفي منذ أزمة 2008 وهو ما جعل كثيرا من الدوائر المالية والأسواق تتخوف من تكرار الأزمة المالية العالمية، مشيرة إلى خسارة كل من الخامين القياسيين خام غرب تكساس الوسيط وخام برنت أكثر من خمسة دولارات منذ الجمعة الماضي

وأكدت أن أحدث تقارير وكالة الطاقة الدولية كشفت عن عناصر قوة وإيجابية في السوق النفطية، حيث تتوقع الوكالة أن تتأرجح أسواق النفط من فائض في النصف الأول من 2023 إلى عجز في النصف الأخير من العام نفسه، كما تتوقع الوكالة أن يدفع انتعاش الصين الطلب العالمي على النفط إلى مستويات قياسية مع وصول الطلب على النفط إلى 102 مليون برميل يوميا، لافتة إلى استمرار نمو المخزونات النفطية حاليا، بينما لا يزال هناك فائض كبير في العرض، ما سيخفف التوترات عندما يرتفع الطلب. ومن ناحية أخرى، وفيما يخص الأسعار، تراجعت أسعار برنت 4.85 في المائة بما يعادل 3.76 دولار لتبلغ عند التسوية 73.69 دولار للبرميل، لتواصل نزيف الخسائر للجلسة الثالثة على التوالي، مع استمرار المخاوف من ركود اقتصادي عقب انهيار مصرف سيليكون فالي الأمريكي.

وكانت الأسواق قد تلقت بعض الدعم في بداية التعاملات من توقعات «أوبك» القوية بشأن الطلب الصيني، وهو ما عوض معنويات المستثمرين العالميين الهابطة في أعقاب إخفاقات المصارف الأمريكية الأخيرة.

كما صعد الدولار مقابل سلة من العملات، ما جعل شراء النفط المقوم بالدولار أكثر تكلفة على حائزي العملات الأخرى.

وأظهرت بيانات حكومية ارتفاع مخزونات الخام الأمريكية 1.6 مليون برميل في الأسبوع الماضي، وهو ما يفوق توقعات لمحللين في استطلاع لـ«رويترز» بارتفاع قدره 1.2 مليون برميل.

وقدم التقرير الشهري لوكالة الطاقة الدولية دعما من خلال التوقع بزيادة الطلب الصيني على النفط، بعد يوم من رفع «أوبك» لتوقعاتها المتعلقة بنمو الطلب الصيني لـ 2023.

من جانب آخر، تراجعت سلة خام «أوبك» وسجل سعرها 78.92 دولار للبرميل الثلاثاء مقابل 81.88 دولار للبرميل في اليوم السابق. وقال التقرير اليومي لمنظمة الدول المصدرة للبترول «أوبك» أمس، إن سعر السلة التي تضم متوسطات أسعار 13 خاما من إنتاج الدول الأعضاء بالمنظمة حقق أول انخفاض حاد عقب ارتفاع سابق، وأن السلة خسرت نحو ستة دولارات، مقارنة باليوم نفسه من الأسبوع الماضي، الذي سجلت فيه 84.37 دولار للبرميل.

# روسيا تتوقع انخفاض إنتاج النفط مع الخروج من السوق الأوروبية

## الاقتصادية

قال نيكولاي شولجينوف وزير الطاقة الروسي، أمام مجلس الدوما الروسي، «إن وزارة الطاقة الروسية تتوقع انخفاض إنتاج النفط هذا العام».

وذكرت وكالة «بلومبيرج» للأنباء أن إنتاج روسيا من النفط الخام والمكثفات بلغ 535 مليون طن في 2022، بمتوسط إنتاج 10.74 مليون برميل يوميا بناء على معدل تحويل 7.33 برميل/طن.

وتشمل أسباب انخفاض إنتاج النفط قرار الدولة بخفض الإنتاج بمقدار 500 ألف برميل يوميا في آذار (مارس) كرد فعل إزاء القيود الغربية.

وسيستمر خفض إنتاج الغاز الطبيعي هذا العام وسط الخروج من السوق الأوروبية، حيث يستغرق الأمر بعض الوقت لإعادة توجيه التدفقات. وتهدف شركة نوفاتيك، أكبر منتج للغاز الطبيعي المسال في روسيا، إلى إطلاق مشروع «أركتيك للغاز الطبيعي المسال - 2» ومشروع «أوبسكي للغاز الطبيعي المسال» في الفترة من 2024 إلى 2029، إذ تتوقع الوزارة أن يبقى إنتاج الفحم في 2023 على مستويات 2022 نفسها.

وتراجعت عائدات صادرات النفط الروسية 42 في المائة في فبراير مع تشديد الغرب عقوباته على موسكو في أعقاب حرب أوكرانيا، إذ انخفضت 2.7 مليار دولار على أساس شهري، فيما يشير كثير من فيوض المعروض إلى أن الإمدادات الروسية تبحث عن مقاصد جديدة بعد حظر الاتحاد الأوروبي وجنت روسيا 11.6 مليار دولار من صادراتها النفطية الشهر الماضي بعد أن فرض الاتحاد الأوروبي حظرا على المنتجات البترولية الروسية إلى جانب سقف للأسعار اتفق عليه مع مجموعة السبع وأستراليا.

وبلغت عائدات روسيا 14.3 مليار دولار في كانون الثاني (يناير)، والعائدات الجديدة أقل بنسبة 42 في المائة من 20 مليار دولار حققتها في شباط (فبراير) 2022.

ويشير هذا إلى أن نظام عقوبات مجموعة السبع كان فعالا في عدم تقييد إمدادات الخام والمنتجات العالمية، وفي الوقت نفسه تقليص قدرة روسيا على تحقيق عائدات من التصدير.

تراجعت صادرات النفط الروسية بمقدار 500 ألف برميل يوميا إلى 7.5 مليون برميل يوميا في فبراير، مع انخفاض كبير في شحناتها إلى الاتحاد الأوروبي.

كما تشير بيانات تتبع الناقلات الأخيرة إلى أن موسكو تمكنت من إعادة توجيه معظم البراميل التي كانت ترسل في السابق إلى الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة إلى منافذ جديدة في آسيا وإفريقيا والشرق الأوسط. وعلى الرغم من أنها نجحت نسبيا في الحفاظ على أحجام الصادرات، إلا أن عائدات النفط الروسية تضررت.

# الحظر الأمريكي يؤجج أزمة صيانة في «غازبروم» ومصنع سخالين للغاز

## الاقتصادية

يمثل الحظر الأمريكي المفروض على الواردات من توربينات الغاز الروسي، في أواخر شباط (فبراير) الماضي، مشكلة لصيانة محطات الضواغط في خطوط أنابيب رئيسة في شركة غازبروم ومصنع سخالين للغاز الطبيعي المسال، وذلك وفقا لمصادر مطلعة.

ويتم إنتاج بعض معدات الضخ الرئيسة في خطوط أنابيب رئيسة لشركة غازبروم، مثل «باور أوف سيبيريا» و«ترك ستريم» و«بوفانينكوفو-أوختا»، في روسيا، تحت تراخيص من «بيكرهيوز» ولا يمكن استبدالها بالكامل بمثيلاتها الروسية، حسب وكالة «بلومبيرج» للأنباء أمس.

وتشتري شركات طاقة روسية توربينات غربية مستعملة وقطع غيار لها، وتتطلع إلى شركات تصنيع التوربينات في الهند والصين. وتهدف روسيا أيضا إلى بدء إنتاج ثمانية توربينات رئيسة، سنويا، بدءا من عام 2025. وكانت روسيا قد أعربت في كانون الأول (ديسمبر) الماضي عن اهتمامها بالتعاون مع إيران، فيما يتعلق بتوربينات الغاز.

من جهة أخرى، قال دبلوماسي روسي كبير «إنه لم يتم إطلاع بلاده على سير التحقيقات بشأن التفجيرات التي تعرض لها خطا أنابيب نورد ستريم العام الماضي»، وسلمت موسكو تقريرا يؤكد ذلك للأمم المتحدة.

وأوضح دميتري بوليانسكي نائب مندوب روسيا لدى المنظمة أن روسيا أعدت «وثيقة رسمية» تستند إلى مراسلاتها مع الدنمارك والسويد وألمانيا وقدمت نسخا منها إلى مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة.

وذكر عبر منصة تيليجرام «تتيح الوثائق لزملائنا في الأمم المتحدة التحقق من أن المزاعم الخاصة بأن هذه الدول أبلغتنا بالتقدم الذي أحرزته تحقيقاتها غير صحيحة».

ووقعت انفجارات في 26 سبتمبر في خطي الأنابيب اللذين يربطان روسيا وألمانيا في المنطقتين الاقتصاديتين الخالصتين للسويد والدنمارك.

وأبلغت الدنمارك وألمانيا والسويد مجلس الأمن في رسالة مشتركة في شباط (فبراير) بأنه «تم إطلاع السلطات الروسية على ما يتعلق بالتحقيقات» التي تجريها سلطاتها الوطنية.

# باستثمارات 230 مليار دولار .. كوريا الجنوبية تبني أكبر مركز للرقائق الإلكترونية في العالم

## الاقتصادية

أعلنت كوريا الجنوبية اليوم أنها ستبني أكبر مركز للرقائق الإلكترونية في العالم باستخدام 230 مليار دولار من استثمارات خاصة، الجزء الأكبر منها من شركة سامسونج، فيما تسعى البلاد للتفوق في هذا القطاع.

وبحسب «الفرنسية» تعد هذه الخطة جزءا من حملة حكومة كوريا الجنوبية للاستثمار بكثافة في ست تقنيات رئيسة بما فيها الرقائق الإلكترونية والشاشات والبطاريات.

وقال الرئيس الكوري الجنوبي يون سوك يول في اجتماع بشأن السياسة الاقتصادية إن بلاده «ستبني أكبر مجمع لأنظمة أشباه الموصلات على مستوى العالم في مناطق العاصمة باستخدام استثمارات خاصة ضخمة بقيمة 300 تريليون وون».

وأضاف بحسب نص وفره مكتبه «السرعة مهمة. ستبذل الحكومة قصارى جهدها لتحقيق المشروع».

من جهتها، قالت سامسونج في بيان أرسل إلى وكالة فرانس برس إنها تخطط لاستثمار 300 تريليون وون في منطقة المجمع خلال العقدين المقبلين.

وقالت وزارة الصناعة الكورية الجنوبية إن المشروع يفترض أن يكتمل بحلول العام 2042.

ومعظم الرقائق الدقيقة الأكثر تقدما في العالم تصنعها شركتان فقط هما سامسونغ وتي إس إم سي التايوانية

# «سقف» أسعار النفط... خطر محدق على استقرار الأسواق العالمية

## الرياض: محمد المطيري

### الشرق الأوسط

أجمع خبراء نفطيون لـ«الشرق الأوسط» على أن فرض سقف على أسعار النفط سيؤدي إلى تفاقم أزمة الطاقة العالمية وإحداث ارتباك كبير وأزمات متتابعة في الأسواق العالمية، وارتفاع في أسعار الطاقة، قد يقودها إلى تجاوز الـ100 دولار للبرميل، في وقت قصير، متوقعين أن يتجاوز التأثير السلبي أسواق النفط إلى التأثير على نمو الاقتصاد العالمي والإضرار بالمستهلكين في الدول المستوردة للنفط.

وكان الأمير عبد العزيز بن سلمان، وزير الطاقة السعودي، قد قال إن بلاده لن تبيع النفط إلى أي دولة تفرض سقف أسعار على إمداداتها، مردفاً: «سنخفض إنتاج البترول، ولن أستغرب إذا قامت الدول الأخرى بنفس الإجراء».

موقف سعودي واضح

وقال وزير الطاقة السعودي، في لقاء مع «إنيرجي إنتلجينس»، أمس، إن «مشروع قانون (نوبك) لا يراعي أهمية امتلاك احتياطي من القدرة الإنتاجية، وتبعات عدم امتلاك هذا الاحتياطي على سوق البترول، ويضعف (مشروع قانون نوبك) الاستثمارات في القدرة الإنتاجية للبترول، كما سيتسبب في انخفاض العرض العالمي بشدة عن الطلب في المستقبل، وسيكون تأثير ذلك ملموساً في جميع أنحاء العالم، في الدول المنتجة والمستهلكة، وكذلك صناعة البترول».

وأكد أن «مثل هذه السياسات ستؤدي لا محالة إلى تفاقم عدم استقرار السوق وتقلباتها. وهذا سيؤثر سلباً في صناعة البترول. وفي المقابل، بذلت (أوبك بلس) قصارى جهدها ونجحت في تحقيق استقرار وشفافية عالية في سوق البترول، لا سيما بالمقارنة مع جميع أسواق السلع الأخرى».

وواصل: «هذا ينطبق أيضاً على سقف الأسعار، سواء فرض على دولة أم مجموعة دول، وعلى البترول أو أي سلعة أخرى، حيث سيؤدي إلى ردة فعل معاكسة فردياً أو جماعياً، مع تداعيات غير مقبولة تتمثل بالتقلبات الكبيرة وعدم الاستقرار في الأسواق»، مردفاً: «لذا، فإنه إذا تم فرض سقف للأسعار على صادرات البترول السعودية فلن نبيع البترول إلى أي دولة تفرض سقف أسعار على إمداداتنا، وسنخفض إنتاج البترول، ولن أستغرب إذا قامت الدول الأخرى بنفس الإجراء

إحياء «نوبك»

وقال المستشار النفطي الدولي الدكتور محمد سرور الصبان إن تصريح وزير الطاقة السعودي يأتي في وقت يجري فيه إحياء مناقشة قانون «نوبك» في الكونغرس الأميركي، في محاولة لفرض سقف على أسعار النفط المستورد، وهو مشابه لمشروع مماثل جرى تمريره في الفترة الماضية، من خلال «مجموعة السبع» ويستهدف صادرات النفط الروسية، مضيفاً أن ذلك المشروع «لم ولن ينجح»، على حد تعبيره، بعد أن ردت روسيا بالامتناع عن بيع نفطها إلى الدول التي فرضت هذا السقف، كما قامت بتخفيض إنتاجها من النفط بنحو 500 ألف برميل يومياً قابلة للزيادة.

وأشار الدكتور الصبان إلى أن السعودية تعرف تماماً كيف تخدم مصالحها، وصريحة بعدم بيع صادراتها من النفط إلى الدول التي ستفرض سقفاً على أسعار النفط، وهذا بطبيعة الحال ستكون له نتائج سلبية عديدة، في وقت يعيش فيه الاقتصاد العالمي أزمة طاقة نتيجة لشح الإمدادات.

منحنى الطلب

ويرى الصبان أن التوجه لفرض سقف أسعار سيؤدي إلى تفاقم أزمة الطاقة العالمية، وارتفاع متتابع لأسعار النفط بالتحديد، مستطرداً: «قد نرى أسعار النفط تأخذ منحى يصل إلى 100 دولار وأكثر، نتيجة عدم مواجهة الزيادات المتوقعة في الطلب العالمي على النفط هذا العام، بعد انتعاش الطلب العالمي على النفط الصيني».

وقلل المستشار النفطي من تأثيرات الركود الحالي التي تعيشها الولايات المتحدة الأميركية في الطلب على النفط، مبيناً أنه حتى لو طالت فترة الركود، فإن الطلب العالمي للدول الغربية على النفط سيعود إلى مستوياته الحالية وأعلى بكثير من هذه المستويات، وبالتالي ستواجه تلك الدول نقصاً وشحاً في إمدادات النفط، ما سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار بشكل أكبر بكثير مما هو قائم الآن، وستضر تلك الخطوة باقتصادات هذه الدول.

تجربة روسيا

ويشير الصبان إلى أن خطوة تحديد سقف لأسعار النفط لم تنجح مع روسيا ولن تنجح مع بقية الدول، مضيفاً أنه في حال قطع السعودية للإمدادات النفطية لتلك الدول، سيتبعه انضمام دول أخرى من أعضاء «أوبك بلس»، ما سيتسبب في حدوث ارتباك كبير في أسواق الطاقة، وأزمات متتابعة في أسواق الطاقة والنفط والغاز وغيرها، لافتاً إلى أنه في إطار التكامل بين الدول واقتصاداتها فإنه لا يجب التدخل في تسعير أي سلعة وتحديد هذا السعر من قبل الدول المستهلكة

## موقف واضح

من جهته، قال الخبير الاقتصادي الدكتور فهد محمد بن جمعة إن قانون «نوبك» تمت الموافقة عليه عدة مرات في الكونغرس الأميركي، إلا أنه تم إيقافه من قبل الرؤساء الأميركيين السابقين، لافتاً إلى أن الموقف السعودي واضح وثابت وسيقابل هذا المشروع بالرفض، كما أنه لن يتم بيع النفط السعودي لأي دولة تطبق هذا السقف السعري، ومن المتوقع أن تتبع دول «أوبك» الأخرى نفس النهج السعودي.

وحول التبعات المتوقعة لهذا القرار على أسواق النفط، يرى ابن جمعة أنه سوف يدفع السعودية والدول المنتجة إلى تخفيض إنتاجها، ما سيقلص صادراتها النفطية وينعكس سلباً على أسعار النفط، ودفعها إلى الارتفاع بشكل حاد وغير مسبوق، مضيفاً أن التأثير السلبي سيتجاوز أسواق النفط إلى التأثير على نمو الاقتصاد العالمي والإضرار بالمستهلكين في جميع الدول المستوردة للنفط.

## مخاطرة جديدة

من جهته، وصف رئيس المركز الأهلي الدولي للطاقة والبيئة والتوقعات الاستراتيجية الدكتور راشد أبانمي، تصريح وزير الطاقة السعودي بأنه ناقوس يحذّر من خطر سياسات ستؤدي لمخاطر جديدة في الأسواق، مشيراً إلى أن تصريحات وزير الطاقة واضحة لا لبس فيها وترفض السياسات غير المنطقية، بل ستزيد مخاطر جديدة وغموضاً أكبر للأسواق في وقت تشتد فيه الحاجة إلى الوضوح والاستقرار.

ويرى الدكتور أبانمي أن السياسة الأميركية تجاه الدول المصدرة للنفط لم تتغير منذ اكتشافه وتتصف بالهيمنة، ومحاولة الاستحواذ على سوق النفط الأوروبي واحتكاره لشركاتها كما كانت الحال في سوق الغاز الأوروبي، لافتاً إلى أن أسعار النفط ليست مثل أسعار السلع الأخرى، كما أنه ليس مجرد سلعة اقتصادية عادية، بل هو سلعة استراتيجية لا تخضع لظروف العرض والطلب التقليدية، ولها أبعادها الاقتصادية والسياسية والصناعية المختلفة، التي تؤثر تأثيراً واضحاً على قرارات الدول المنتجة والمصدرة للنفط، وتخضع لتقلبات كبيرة مع مرور الوقت، خاصة تلك المرتبطة بدورة الأعمال التجارية

## ميكانيكية الأسواق

وأضاف الدكتور أبانمي أنه عند زيادة الطلب على النفط بشكل يتجاوز قدرة الإنتاجية، فإن العرض لا يتجاوب بشكل تلقائي مع الطلب وذلك لعدم مرونته، كما أنه في حال انخفاض الطلب بشكل حاد، فإن العرض لا يتجاوب بشكل تلقائي لعدم مرونته هو الآخر حتى يعيد التوازن في المدى القصير، لافتاً إلى أن ارتفاع استهلاك النفط يتحدد على فترة زمنية متدرجة متراكمة، وكذلك ارتفاع أسعار النفط، واتزان السوق النفطية يأخذ وقتاً للتكيف، نظراً لأن المستهلكين يتوجب عليهم معرفة سبل ربما تأخذ وقتاً لخفض استهلاك النفط كاستجابة لارتفاع الأسعار. وزاد بأنه عندما يتجاوز العرض الطلب، فإن الأسعار تنخفض وربما تنهار لتصبح التكلفة الجدية للإنتاج أكبر من السعر، فتتقلص الاستثمارات في قطاع إنتاج البترول، وتبدأ بعض آبار البترول بالإغلاق، لأنها أصبحت غير اقتصادية، على الأقل مؤقتاً، فيقل المعروض وبالتالي يزداد السعر من جديد، وهذه العوامل هي ما يميز النفط عن باقي السلع الأخرى.

## مستويات ثلاثة

وأضاف الدكتور أبانمي أن الشد والجذب بين الدول المصدرة للنفط والدول المستهلكة وبالذات الدول الغربية، قائمان منذ اكتشاف البترول، مشيراً إلى أن وضع سقف أسعار للبترول يجب أن يكون على ثلاثة مستويات، فعلى المستوى الآني هو تفعيل دور الهياكل التنظيمية للدفاع المشترك والرد بالرفض وعدم قبول السقف السعري من داخل تلك الهياكل النفطية المجتمعة والمتحكمة في تصدير الطاقة بشكل جماعي، والموقف الرافض لتحدي الأسواق وآلية العرض والطلب ورفض وضع أي سقف للأسعار ويكون موقفاً جماعياً ومن خلال «أوبك بلس» وكذلك منظمة الدول العربية المصدرة للنفط «أوابك» التي تم إنشاؤها في الأساس للرد على احتكار الشركات المعروفة بالأخوات السبع الغربية - وكذلك بالتلويح الجماعي بقطع النفط عن كل من يطبق سياسة سقف الأسعار وحرمانه التدريجي من التعامل التجاري بالمطلق مع دول «أوبك بلس» ودول «أوابك».

وأضاف أنه على المدى المتوسط، ومن خلال «أوبك بلس» وكذلك منظمة الدول العربية المصدرة للنفط «أوابك»، سيتم تطوير شركات النقل البحري وشركات التأمين البحري المستقلة عن أميركا وأوروبا، وهذا يتطلب مهارة وخبرة وأموالاً متاحة لدول «أوبك بلس»، وعلى المدى البعيد، الانخراط في منظمة البركس والعمل الدؤوب على تطوير النظام المالي الوليد المعروف بـ«سواب» أي بتبادل العملات المحلية، والبعد عن النظام المالي (سويفت) وكذلك التدرج في إحلال العملات المحلية وتسعير البترول بها على حساب الدولار

# النفط يهوي 6٪ مع تزايد المخاوف من أزمة مالية عالمية

## الشرق الأوسط

هوت أسعار النفط بنحو 6 في المائة، خلال تعاملات أمس (الأربعاء)، لتصل لأدنى مستوى في أكثر من عام، إذ تسبب قلق يتعلق بوضع بنك كريدي سويس المالي في مخاوف في الأسواق العالمية وفاق أثر آمال تعافي الطلب الصيني على النفط. وتلاشت المؤشرات على العودة إلى الهدوء والاستقرار بعد أن قال البنك الأهلي السعودي، أكبر مستثمر في «كريدي سويس»، إنه لا يستطيع تقديم المزيد من السيولة للبنك السويسري، ما أدى إلى انخفاض سهمه والأسهم الأوروبية الأوسع نطاقاً. وتراجعت العقود الآجلة لخام برنت 5.7 في المائة إلى 73.02 دولار للبرميل بحلول الساعة 16:08 بتوقيت غرينتش. كما انخفضت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي 5.9 في المائة عند 67.27 دولار للبرميل.

ووصل الخامان بذلك لأدنى مستوى منذ ديسمبر (كانون الأول) 2021، ليواصلا خسائرهما التي يتكبدانها على مدى ثلاثة أيام متتالية. كما صعد الدولار مقابل سلة من العملات، ما جعل شراء النفط المقوم بالدولار أكثر تكلفة على حائزي العملات الأخرى.

وارتفعت أسعار النفط في وقت سابق بفضل أرقام أظهرت انتعاش النشاط الاقتصادي الصيني في أول شهرين من عام 2023 بعد إنهاء القيود الصارمة لاحتواء «كوفيد – 19».

وارتفعت مخزونات الخام الأميركية 1.6 مليون برميل في الأسبوع المنتهي في العاشر من مارس (آذار) مسجلة 480.1 مليون برميل، وفق معلومات إدارة الطاقة الأميركية، مقارنة مع توقعات للمحليين في استطلاع لـ«رويترز» بارتفاع قدره 1.2 مليون برميل.

وخسر خاما القياس أكثر من 4 في المائة في جلسة الثلاثاء، ليسجلا أدنى مستوياتهما في ثلاثة أشهر بضغط من مخاوف من أن يؤدي انهيار بنك سيليكون فالي وبنك أميركي آخر إلى أزمة مالية من شأنها أن تؤثر على الطلب على الوقود

غير أن التقرير الشهري لوكالة الطاقة الدولية، أمس (الأربعاء)، قدّم دعماً من خلال التوقع بزيادة الطلب الصيني على النفط، بعد يوم من رفع «أوبك» توقعاتها المتعلقة بنمو الطلب الصيني لعام 2023. وقالت وكالة الطاقة الدولية، أمس، إن الطلب العالمي على النفط يرتفع ببطء، لكنه بصدد تلقي دفعة كبيرة بفضل استئناف حركة النقل الجوي وأنشطة اقتصادية بالصين بعد رفع قيود مرتبطة بـ«كوفيد – 19».

وأضافت الوكالة التي مقرها باريس، في تقريرها الشهري عن النفط: «بدأ نمو الطلب العالمي على النفط في 2023 بضعف لكن من المتوقع أن ينهي العام بارتفاع كبير». وتابعت: «الانتعاش في استخدام وقود الطائرات واستئناف أنشطة اقتصادية بالصين سيؤديان إلى زيادة إجمالية من الربع الأول إلى الربع الرابع تبلغ 3.2 مليون برميل يومياً، وهي أكبر نسبة زيادة في عام منذ 2010».

وأبقت الوكالة توقعاتها للطلبين الصيني والعالمي ثابتة نسبياً من الشهر السابق عند 16 مليون برميل يومياً للطلب الصيني و102 مليون برميل يومياً للطلب العالمي. وأضافت الوكالة أن إمدادات النفط ما زالت تفوق الطلب البطيء نسبياً، لكن السوق تتجه لتحقيق التوازن بحلول منتصف العام تقريباً، مع زيادة الطلب في الصين والدول النامية. في الأثناء، قال محمد عرقاب، وزير الطاقة والمناجم الجزائري، أمس، إن الإجراءات أحادية الجانب التي تستهدف عرقلة آليات السوق قد تعصف بالجهود التي بذلتها مجموعة «أوبك بلس»، على مدى السنوات الست الماضية، ما يؤدي إلى حالة من الضبابية ويعطل الإمدادات.

وأضاف عرقاب أن قرار «أوبك بلس» خفض الإنتاج بمليوني برميل يومياً حتى نهاية عام 2023 يكفل الاستقرار والتوازن في سوق النفط. وفرضت مجموعة الدول السبع والاتحاد الأوروبي وأستراليا سقفاً سعرياً للخام والمنتجات النفطية الروسية وحظرت أيضاً الواردات الروسية بعد غزو موسكو لأوكرانيا قبل عام. وأشار عرقاب إلى أنه يراقب التطورات في الأسواق المالية وتأثيرها على أسواق النفط.

كان وزير الطاقة السعودي الأمير عبد العزيز بن سلمان قد قال، يوم الثلاثاء، في مقابلة مع «إنرجي إنتليجنس»، إن «أوبك بلس» تعتزم الالتزام باتفاق خفض الإنتاج حتى نهاية العام.

# إطلاق سيارة كهربائية بالمملكة

## البلاد

أكد الرئيس التنفيذي للشركة السعودية للصناعات العسكرية وليد أبو خالد، أن المملكة العربية السعودية وبعد إطلاقها لـ "سامي" الشركة السعودية للصناعات العسكرية تمكنت من تحقيق العديد من المستهدفات في الصناعات الدفاعية، مفيداً أنه بعد مرور 4 سنوات على إطلاقها باتت الشركة ضمن قائمة أفضل 100 شركة دفاعية حول العالم، وأن الهدف هو الوصول إلى قائمة الـ 50 شركة كأفضل الشركات الدفاعية حول العالم.

جاء ذلك في جلسة حوارية للمنتدى في يومه الختامي بعنوان" دور القطاع الخاص في تنمية القطاعات الناشئة. بدوره كشف نائب الرئيس والمدير الإداري في الشرق الأوسط لشركة لوسيد فيصل السلطان، أن شهر سبتمبر المقبل سيشهد إطلاق أول مركبة كهربائية يتم تجميعها في المملكة ، والمستهدف هو الوصول إلى معمل قائم بذاته في المستقبل القريب وتوطين صناعاتها.

# رئيس الأرصاد: المملكة عززت دورها في مجال الطقس والمناخ محلياً وإقليمياً ودولياً

## الجزيرة

أكد الرئيس التنفيذي للمركز الوطني للأرصاد الدكتور أيمن بن سالم غلام، أن المملكة عززت قدراتها وممكناتها خلال السنوات الماضية في مجال الطقس والمناخ على المستويات المحلية والإقليمية والدولية من خلال إعادة هيكلة قطاع الأرصاد والبيئة وإنشاء مركز وطني للأرصاد بممكنات عالية حققت أفضل الممارسات في هذا المجال، انطلاقاً من دورها المحوري وموقعها الجغرافي الذي يستدعي مزيداً من الاهتمام نظراً لما تواجهه من تحديات في قلة أو انعدام البيانات وأنظمة الرصد في دول المنطقة في ظل تنوع الظواهر الجوية المختلفة المؤثرة عليها. جاء ذلك في مؤتمر الاتحاد الإقليمي الثاني (آسيا)، حول مبادرة «الإنذار المبكر للجميع» والمنعقد بدولة الإمارات بحضور شخصيات دولية بارزة من الخبراء والممثلين الدائمين لدى المنظمة العالمية للأرصاد الجوية. وبين غلام أن المملكة قامت من خلال برامج ومبادرات هادفة بالعمل على تغطية ما يزيد عن 70 ٪ من مساحتها الجغرافية حتى عام 2025 عبر زيادة المحطات الأتوماتيكية والمأهولة وتوزيعها بما يحقق القدر الأمثل من الرصد والمراقبة والمعلومات المناخية، إضافة إلى زيادة عدد رادارات الطقس لتصل إلى 17 راداراً (دوبلر) لتتمكن اليوم من تغطية معظم المساحة الجغرافية المأهولة بالسكان، وهي الأعلى على مستوى الإقليم العربي، وقد تم ربطها ضمن شبكة خليجية لتمكين دول الإقليم من تحقيق قدراتها في رفع مستوى دقة المعلومات الأرصادية والإنذار المبكر من الظواهر الجوية، مشيراً إلى أن المملكة وفرت برنامجاً لرفع الجاهزية يحقق القدرة الكافية في الحالات الطارئة من خلال التقنيات الأرصادية المتنقلة من رادارات ومحطات أتوماتيكية و محطات قياس الجو العليا.

وشدد الرئيس التنفيذي للأرصاد على أن المملكة تعد من الدول الرائدة والموثوق بها في مجال تبادل المعلومات، كونها من أوائل الدول التي استضافت مركز جدة للاتصالات الأرصادية، كما تستضيف المركز العالمي للمعلومات المناخية GISC، وستنتهي قريباً -إن شاء الله- من إنشاء مركز معلومات الإنذار المبكر الذي يعد من أبرز الأعمال الأرصادية التي تمكن الجهات والمؤسسات القيام بأدوارها في التعامل مع الظواهر الجوية من خلال توفير دقة البيانات الأرصادية للمستفيدين.

وفيما يتعلق بالبيانات الأرصادية أوضح الرئيس التنفيذي للمركز الوطني للأرصاد، أن المملكة تعمل وفق سياسات وبروتوكولات محددة ترتبط بالجوانب السيادية الوطنية أسوة بالدول الأخرى، كما تتيح المملكة البيانات المتعلقة بحماية الأرواح والممتلكات وتسهم في هذا الجانب بالتعاون مع جميع المستفيدين من خلال التنسيق المستمر مع القطاعات المختلفة ذات الارتباط المباشر بأنشطة العمل الأرصادي كالمياه والزراعة والزلازل، وقد عزز من ذلك إنشاء هيئة وطنية للبيانات وشبكة وطنية لمعلومات الأرصاد، إضافة إلى مراكز محلية لإدارة الأزمات والكوارث بمناطق المملكة تتوفر بها هذه المعلومات. وحول مبادرة الإنذار المبكر للجميع قال الدكتور أيمن غلام: إن المملكة عملت على تحقيق ذلك وكانت من أولويات برامج التحول الوطني، حيث أعلنت عن مبادرة إنشاء مركز للبيانات والإنذار المبكر، وسوف سيتم الإعلان عن بدء تفعيله قريباً، وإضافة إلى ذلك قامت المملكة بإطلاق مبادرة النمذجة العددية في سبيل زيادة دقة التوقعات المكانية وقد نتج عنها النموذج العددي السعودي وتتضمن المبادرة كذلك عدداً من المشاريع منها مشروع إنشاء شبكة لرصد السيول والإنذار المبكر، ومشروع إنشاء شبكة رصد بحري معنية بالإنذار المبكر من ارتفاع الأمواج و التيارات البحرية. ولفت إلى إعلان سمو ولي العهد في قمة الشرق الأوسط الأخضر عن عدد من المبادرات الإقليمية ذات العلاقة المباشرة بأعمال الأرصاد والمناخ ضمن مسؤوليات المملكة والتزاماتها الإقليمية والدولية ودورها المحوري في هذا الجانب حيث كلف المركز بتنفيذها وتشغيلها وهي؛ المركز الإقليمي للتغير المناخي والذي يهدف إلى تعزيز دور دول الإقليم في مجابهة التغيرات المناخية وقد طور المركز نموذجاً عددياً مناخياً يغطي الجزيرة العربية ودول الشرق الأوسط كما طور قاعدة بيانات مناخية رقمية لتمكين المركز من القيام بأدواره وعمل السيناريوهات المناخية، وقد حظي تدشينه بإشادة مجلس الوزراء في صورة تعكس اهتمام ودعم المملكة لمواجهة التغير المناخي، أما ثاني المبادرات فهو المركز الإقليمي للعواصف الغبارية والترابية والإنذار المبكر منها، وهو أحد المراكز التي حظيت بتأييد وإشادة من المنظمة العالمية للأرصاد لتمكين دول الإقليم بالتنسيق والعمل المشترك، وجمع المعلومات والبحوث والدراسات المتعلقة بالعواصف الغبارية و مصادرها. وأضاف: «أن المركز قام بعدد من المهام الإقليمية والدولية أبرزها تأسيس لجنة توجيهية إقليمية وعقد ورش عمل دولية وإقليمية للتنسيق بين الدول الأعضاء في ذلك، كما شارك المركز في مؤتمر الجفاف والتصحر بقمة المناخ الأخيرة، إضافة إلى البرنامج الإقليمي لاستمطار السحب وهو أحد البرامج الهامة لتحقيق أهداف مبادرة السعودية الخضراء والشرق الأوسط الأخضر بهدف إيجاد مصادر جديدة للمياه والإسهام في زيادة التشجير والمساحة الخضراء والحد من العواصف الغبارية والترابية وهو اليوم في مرحلته الثالثة.

# السعودية لا تعوّل على أسعار النفط لتحريك اقتصادها

## اقتصاد الشرق

تعتقد المملكة العربية السعودية أنّ اقتصادها يمكن أن يبتعد كثيراً عن الاعتماد على النفط، لدرجة أنّ أسعار الخام لن تكون في الفترة القريبة المقبلة عاملاً حاسماً في تشكيل السياسة المالية.

قال وزير المالية السعودي محمد الجدعان، يوم الأربعاء، في مؤتمر القطاع المالي المنعقد في الرياض: «هدفنا خلال هذه الفترة حتى 2030، أن نصل إلى مرحلة لا ننظر فيها حتى إلى أسعار النفط».

في الوقت الحالي، ما تزال البلاد بعيدة عن تحقيق هذا الهدف، إذ ما يزال النفط يسهم بالجزء الأكبر من الإيرادات الحكومية، ويؤثر إلى حد كبير على أداء الاقتصاد. لكن منذ أن كشفت المملكة عن خطتها لتنويع الاقتصاد، والمعروفة بـ«رؤية 2030»، زادت مساهمة الإيرادات غير النفطية لتغطي أكثر من ثلث إنفاق الميزانية، مقارنة بـ10٪ سابقاً، بحسب الجدعان. أوضح الوزير أنّ ذلك «يعني أنّ اعتمادنا على عائدات النفط سيصبح أقل بكثير، وبمرور الوقت سينخفض أكثر فأكثر».

### الاعتماد على النفط

لقد اعتمدت أكبر دولة مصدرة للنفط في العالم مراراً على تدفق إيرادات الخام الدولارية إلى خزائن الحكومة لتعزيز الإنفاق على توفير فرص العمل وإنشاء البنية التحتية المكلفة. وفي عام 2022، سجلت المملكة أعلى دخل سنوي من مبيعات النفط في الخارج، إذ جاءت هذه الزيادة المفاجئة في الإيرادات النفطية، مترافقة مع أحجام الإنتاج المرتفعة، الأمر الذي مكّن اقتصاد السعودية من أن يصبح الأسرع نمواً بين اقتصادات دول مجموعة العشرين في العام الماضي، كما ساعد المملكة على تسجيل أول فائض مالي في ميزانيتها منذ ما يقرب من عقد.

### إنفوغراف: السعودية تحقق أعلى إيرادات نفطية منذ 2014

فيما يمثل تحولاً للمسار؛ تسعى الحكومة الآن إلى فك ارتباط الاقتصاد بالنفط، من خلال ترشيد الإنفاق، واستخدام عائدات الطاقة لتسريع تأسيس المشروعات التي تسهم في فطام الاقتصاد عن الاعتماد على الخام

تشير تعليقات الجدعان إلى أنّ هذا النهج ما يزال سارياً، حتى بعد العام الحافل بالمطبّات الذي شهدته أسواق النفط، على خلفية التشديد النقدي الأكثر حدّة في العقود التي اعتمدها مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي، والتفاؤل بشأن تعافي الطلب في الصين، إذ يبدو أنّ أي مكاسب قد يحققها الخام، ستكون محدودة على الأجل القريب.

قال الجدعان: «هدفنا هو الاستثمار والإنفاق العام المستدام، والقابل للتنبؤ، بغض النظر عن أسعار النفط.. لدينا الإمكانات والاحتياطات اللازمة، فضلاً عن القدرة على إدارة ذلك».

في ظل تداول أسعار النفط بالقرب من 80 دولاراً للبرميل، بعد أن تخطت مستوى 100 دولار في 2022، تراجعت عائدات النفط السعودية لستة أشهر متتالية حتى نهاية العام الماضي، لتصل إلى قرابة 326 مليار دولار عن العام الماضي بأكمله.

أضاف الجدعان: «عائدات النفط مهمة للغاية بالنسبة إلينا، لأنّها تُعدّ حافزاً لمواصلة الاستثمار في رؤيتنا.. لكن، لا ينبغي أن يكون هناك مجرد تفكير حتى بوقف ما نقوم به، فقط لأنّ سعر النفط منخفض».

# مصالحها واتفاقية «أوبك+».. لماذا خفّضت المملكة إنتاجها النفطي؟

## محمد صُبح

### سبق

تبني أي دولة في العالم، حاليًا وعبر التاريخ، سياساتها على مبدأ تحقيق المصالح والمحافظة عليها وحمايتها، وطبقًا له تُبلور الدول تحركاتها في المجال الدولي، فتنشئ العلاقات الثنائية مع غيرها، وتُبرم اتفاقيات التعاون المشترك، ولا خلاف بين الدول على شرعية مبدأ تحقيق المصالح في التعامل مع بعضها البعض، ومن الوارد أن تتنافس الدول على تحقيق مصالحها، لكن ليس من المقبول دوليًا أن تنكر دولة على دول أخرى عملَها على تحقيق مصالحها، باعتباره المسلك الصحيح والشرعي الذي يحظى بتوافق دولي عليه. والمملكة مثل غيرها من الدول، تبني سياساتها على مبدأ تحقيق المصالح، وتتّخذ كل قراراتها في أي مجال بناء عليه، لاسيما إذا كانت المملكة مرتبطة باتفاقيات دولية مع دول أخرى تشترك معها في تحقيق نفس المصالح، ويندرج قرار المملكة بخفض إنتاجها من النفط ضمن أخذها بمبدأ تحقيق المصالح، الذي يفرض أن تكون هناك عدالة في أسعار النفط، والتزامًا في الوقت نفسه بالاتفاقية التي أبرمتها دول تحالف أوبك بلس في أكتوبر الماضي، بخفض إنتاج النفط بمقدار مليوني برميل يوميًا حتى نهاية عام 2023. وقد انعكس مبدأ تحقيق المصالح والالتزام باتفاقية أوبك بلس، في إجابات وزير الطاقة الأمير عبدالعزيز بن سلمان، على أسئلة مجلة «إنيرجي إنتلجنس»، خلال اللقاء الذي أجرته معه، وحول سؤال عن احتمالية أن تغيّر «أوبك بلس» قرارها الذي اتخذته وتزيد الإنتاج؛ قال الأمير عبدالعزيز بن سلمان: «إن التقديرات تشير إلى أن الاقتصاد العالمي سيواصل نموّه هذا العام والعام المقبل، لكن ما زال هناك عدم يقين حول وتيرة النموّ.. والإجراء المعقول والوحيد الذي يمكن اتباعه في مثل هذه البيئة المحفوفة بعدم اليقين، هو الإبقاء على الاتفاقية التي أبرمناها في أكتوبر الماضي لبقية هذا العام». فقرار المملكة بخفض إنتاج النفط يحقّق مصالحها في الحصول على عوائد عادلة لأحد أهم مواردها الاقتصادية، كما أن التزامها بتطبيقه يتضمّن المحافظةَ على مصالح بقية دول تحالف أوبك بلس، وعدم الإضرار بها، وبناء على المشروعية القانونية لهذين الاعتبارين؛ فإن قرار المملكة صائب تمامًا؛ لأنها لا يمكنها الإضرار بمصالحها، كما أنها لا تستطيع أن تتحلَّل من اتفاقية «أوبك بلس» أو تتنكَّر لها، فالمملكة دولة تتمتّع بالمصداقية في تعاملاتها الدولية، وتحترم الاتفاقيات التي توقّع عليها.

# خسائر أسعار النفط تتواصل.. والسعودية والجزائر تحذران من انهيار السوق

## ياسر نصر

### الطاقة

واصلت أسعار النفط خسائرها لليوم الثالث، مسجلة أدنى مستوى في أكثر من عام على خلفية المخاوف من انهيار اقتصادي عالمي، في أعقاب إعلان عدد من المصارف الأميركية إفلاسها وفي مقدمتها بنك سيليكون فالي. فقد دفعت حالة عدم اليقين التي تشهدها أسواق النفط -وسط تحركات أميركية لتقييد منظمة أوبك من خلال طرح مشروع قانون «لا أوبك»- عددًا من كبار منتجي النفط وفي مقدمتهم السعودية والجزائر إلى إصدار تحذيرات من انهيار السوق. وفقدت أسعار النفط أكثر من 10.5 دولارًا حتى الآن خلال الجلسات الثلاث الأخيرة، ليهوي خام برنت من 82.78 دولارًا التي استهل بها تعاملات الإثنين الماضي إلى 72.23 دولارًا للبرميل، اليوم الأربعاء 15 مارس/آذار، بحلول الساعة 07:17 مساءً بتوقيت مكة المكرمة.

أسعار النفط اليوم

تراجعت أسعار النفط نحو 7٪ خلال تعاملات اليوم الأربعاء، مسجلة أدنى مستوياتها منذ ديسمبر/كانون الأول 2021، وسط قلق الأسواق العالمية من مصرف كريدي سويس، ومخاوف من انهيار أكبر للاقتصاد العالمي. ورفض أكبر مستثمر في مصر، كريدي سويس، تقديم المزيد من المساعدة المالية إلى البنك السويسري، ما أدى إلى انهيار الأسهم الأوروبية. وبحلول الساعة 04:17 مساءً اليوم الأربعاء بتوقيت غرينتش (07:17 مساءً بتوقيت مكة المكرمة)، تراجعت أسعار العقود الآجلة لخام برنت القياسي -تسليم مايو/أيار- 2023 بنحو 6.74٪، لتصل إلى 72.23 دولارًا للبرميل. وهبط سعر العقود الآجلة لخام غرب تكساس الأميركي -تسليم أبريل/نيسان- 2023 بنسبة 6.84٪، إلى 66.45 دولارًا للبرميل، وفق بيانات طالعتها منصة الطاقة المتخصصة. وخلال تعاملات الثلاثاء، انخفض كلا الخامين القياسيين بأكثر من 4٪ إلى أدنى مستوياتهما في 3 أشهر، تحت ضغط المخاوف من أن انهيار مصرف سيليكون فالي الأسبوع الماضي وإخفاقات المصارف الأميركية الأخرى قد تؤدي إلى أزمة مالية من شأنها أن تؤثر في الطلب على الوقود.

قالت مصادر في أوبك+، قبل قليل، إن انخفاض أسعار النفط «ردة فعل طبيعية» لما يحدث في السوق. وأضافت المصادر في تصريحات خاصة إلى منصة الطاقة، الأربعاء 15 مارس/آذار: أن «التحالف لا ينوي تغيير سياسة الإنتاج في الفترة الحالية». وأوضحت أن هناك إجماع داخل أوبك+ ضد فكرة السقف السعري للنفط.

الركود الاقتصادي

أثار فشل مصرف سيليكون فالي مخاوف بشأن المخاطر التي تتعرّض لها المصارف الأخرى الناتجة عن الزيادات الحادة في أسعار الفائدة الفيدرالية الأميركية خلال العام الماضي، وأثار ذلك أيضًا تكهنات حول ما إذا كان المصرف المركزي يمكن أن يبطئ وتيرة تشديده النقدي. وقال كبير مستشاري السياسة الخارجية والجغرافيا السياسية للطاقة أومود شوكري، إن أسعار النفط قد تضررت بسبب تداعيات الانهيار الأخير لمصرف سيليكون فالي، مشيرًا إلى السبب الرئيس وراء الانخفاض الحادّ في الطلب على الوقود الناجم عن تقليص حجم شركات التكنولوجيا على نطاق واسع، إلى جانب خفض موظفيها من نفقات السفر. وأشار -في تصريحات خاصة إلى منصة الطاقة- إلى أنه نظرًا إلى أن العديد من الشركات الناشئة في قطاع التكنولوجيا كان يُنظر إليها على أنها مستهلكة محتملة للنفط والغاز في المستقبل، فقد أدى انهيار الممول الرئيس لها إلى انخفاض التوقعات المتعلقة بنمو الطلب على النفط مستقبلًا. من جانبها، قالت مؤسِّسة مركز «فاندا إنسايتس» المعني بأسواق الطاقة فاندانا هاري، إن انهيار مصرف سيليكون فالي تسبَّب بِرَدّات فعل تتصف بالذعر في سوق النفط، وانعكس ذلك على الأسعار.

موقف أوبك+

حذرت دول أوبك+، وفي مقدمتها السعودية والجزائر، من انهيار أسواق النفط في ظل تحركات أميركية لإعادة قانون «لا أوبك» إلى الواجهة في وقت تعاني فيه الأسواق أزمات متعددة، وتراجعًا كبيرًا في الاستثمارات. وأعلن وزير الطاقة السعودي الأمير عبدالعزيز بن سلمان، تمسك تحالف أوبك+ بسياسة خفض سقف الإنتاج بمقدار مليوني برميل يوميًا، بدءًا من نوفمبر/تشرين الثاني (2022)، وحتى نهاية عام 2023. وقال: «إنه يتعذّر تكوين نظرة مستقبلية عن سوق النفط في ظل حالة عدم اليقين التي يعانيها الاقتصاد العالمي»، موضحًا أن «الانتعاش الاقتصادي يخلق ضغوطًا تضخمية، وقد يدفع ذلك المصارف المركزية إلى تكثيف جهودها لكبح التضخم»، بحسب تصريحاته مساء الثلاثاء 14 مارس/آذار الجاري

وأشار المسؤول السعودي إلى أن الحديث عن فرض سقف على أسعار النفط لبعض الدول المنتجة أو إعادة طرح قانون «لا أوبك» سيؤدي إلى تفاقم عدم استقرار السوق وتقلباتها، ويؤثر سلبًا في صناعة النفط، في وقت نجح فيه أوبك+ في تحقيق استقرار وشفافية عالية في سوق النفط.

من جانبه، حذّر وزير الطاقة الجزائري محمد عرقاب، اليوم الأربعاء 15 مارس/آذار، من أن الجهود التي بذلها تحالف أوبك+ لأكثر من 6 سنوات يمكن أن تنهار بصفة غير عادلة، إذا اعتمدت تدابير انفرادية وتشريعات تهدف إلى تضليل آليات السوق.

وقال إن مثل هذه التدابير تزيد من أزمة نقص الاستثمارات في صناعة النفطية، وتخلق اضطرابات في تدفقات الإمدادات، موضحًا أن بلدان أوبك+ أظهرت حكمة وبُعد نظر استثنائيًا من خلال اتخاذ قرار خفض إنتاجها بمقدار مليوني برميل، من أجل ضمان استقرار سوق النفط العالمية وتوازنها لصالح الاقتصاد العالمي.

من جانبها، استبعدت الرئيسة التنفيذية لشركة كريستول إنرجي لأبحاث واستشارات الطاقة الدكتورة كارول نخلة، أن تتخذ أوبك قرارًا سريعًا في الوقت الراهن، لكن حال بقاء أسعار النفط في اتجاه هابط من الممكن الحديث عن تغيير في السياسات.

وقالت -في تصريحات إلى منصة الطاقة المتخصصة-، إن الوقت ما زال مبكرًا لتحديد ما إذا كانت أوبك ستتدخل، لا سيما مع عدم معرفة ما إذا كانت ردة الفعل الحالية مؤقتة، وتعبّر عن بعض المخاوف، أم أن تأثيرها سيكون مستمرًا.

# وزير هندي: أنقذنا أسعار النفط من الارتفاع إلى 300 دولار للبرميل

## هبة مصطفى

### الطاقة

أدت الهند دورًا رئيسًا في حماية أسعار النفط من تسجيل قفزة غير مسبوقة تصل إلى 300 دولار للبرميل، بإبقاء العرض والطلب على الصعيد العالمي في مستوى متوازن.

ولسنوات طويلة، ركّزت نيودلهي على توسعة نطاق مورّدي النفط الخام إليها، وطورت علاقتها مع دول رئيسة بأسواق الطاقة، لتحتلّ موقع ثالث أكبر المستوردين العالميين.

ولم تكتفِ الدولة الآسيوية بذلك، بل خططت لإحداث توازن بين المضي قدمًا نحو ضمان أمن الطاقة عبر استكشاف المزيد من أنواع الوقود حتى وإن كانت تقليدية، وبين مواصلة مسار تطوير الطاقة المتجددة.

وكان تأثير أزمة الطاقة -التي ضربت الأسواق العالمية العام الماضي (2022)- محدودًا بالنسبة للهند، في ظل سعيها لإحداث توازن بين موارد الطاقة بأنواعها، بحسب مقال كتبه وزير النفط الهندي «هارديب سينغ بوري» نُشر في صحيفة ذي إنديان إكسبريس (The Indian Express).

ميزان العرض والطلب

أسهمت الهند في إحداث توازن بين العرض والطلب على المستوى العالمي في نطاق يتراوح بين 98 و100 مليون برميل يوميًا، بإقبالها على شراء المنتجات النفطية من دول محددة.

ودفع ذلك نحو سيطرة سلسلة القيمة على مستوى أسعار النفط في نطاق معقول، ما وفّر الحماية للأسعار من الارتفاع إلى مستوى قياسي يُقدَّر بنحو 300 دولار للبرميل، حسب مقال الوزير الهندي.

ويبدو أن جهود نيودلهي لتوسعة شبكة مورّدي الخام خلال السنوات الماضية أتت ثمارها، إذ قفزت تعاملاتها النفطية من 27 دولة إلى 39 دولة، بهدف ضمان موثوقية وأمن الإمدادات.

وزاد معدل تجارة الطاقة بين الهند وأميركا إلى 13 ضعفًا خلال السنوات الـ4 الأخيرة، كما توسعت مؤخرًا في استيراد النفط الخام من روسيا.

وكانت منافع هذه السياسة الشرائية -التي دفعت الهند لتحتلّ موقع ثالث أكبر مستوردي النفط في العالم- مزدوجة، فمن ناحية ضمنت للمستهلكين المحليين إمدادات بأسعار ملائمة وعدم الوقوع في براثن أزمة الطاقة، ومن ناحية أخرى كان لها بالغ الأثر في ضبط أسعار النفط والأسواق العالمية.

الهند وأزمة الطاقة

بجانب إسهامها في ضبط مستويات أسعار النفط، اتّبعت الهند إستراتيجية من شأنها العمل بواقعية وتوازن، بهدف ضمان توافر موارد الطاقة وتحمّل تكلفتها.

وبينما غرقت الأسواق العالمية بين مطرقة ارتفاع الأسعار وسندان نقص الإمدادات مع تفاقم أزمة الطاقة، كان المشهد في الدولة الواقعة جنوب القارة الآسيوية مختلفًا بعض الشيء.

ويرصد الرسم البياني أدناه -الذي أعدّته منصة الطاقة المتخصصة- تطور أسعار النفط يوميًا، خلال المدة من يناير/كانون الثاني العام الماضي (2022) حتى فبراير/شباط العام الجاري (2023):

والمملكة المتحدة.

وعلى مدار العام الماضي (2022)، لم تشهد نيودلهي نقصًا في إمدادات الوقود بأيٍّ من ولاياتها، رغم عدم قدرة جيرانها على تلبية الطلب خلال موجات الجفاف وانقطاعات الكهرباء.

ونجحت الهند في إدارة تداعيات أزمة الطاقة على الصعيد المحلي، عبر فرض إجراءات، من بينها إقرار تخفيضات على ضرائب الإنتاج وضريبة القيمة المضافة أكثر من مرة.

وتحملت شركات الطاقة التابعة للقطاع العام خسائر باهظة مقابل عدم شعور المستهلكين بارتفاعات أسعار النفط والغاز في السوق الدولية، وفرضت الحكومة المركزية ضرائب على صادرات البنزين والديزل والإنتاج المحلي، للسيطرة على محاولات المصافي جني أرباح على حساب المستهلكين.

خطوات انتقالية

تقتنص الهند -وحدها- ما يعادل «ربع» الطلب العالمي على الطاقة خلال المدة بين عام 2020 و2040، بالنظر إلى سرعة نمو اقتصادها مقارنة بالاقتصادات العالمية، بحسب ما نقله المقال عن بيانات شركة النفط البريطانية بي بي وتقديرات وكالة الطاقة الدولية.

وكان لزامًا على نيودلهي اتّباع إستراتيجية قائمة على التوازن والواقعية، لتلبية طلب أعداد المستهلكين الكبيرة لدى الدولة الآسيوية على الطاقة وضمان أمن الإمدادات في ظل تقلبات أسعار النفط والموارد ونقص بعضها.

وواصلت البلاد استيراد المنتجات المكررة دعمًا للإسهام في استقرار أسعار النفط بالأسواق الدولية من جهة، وتلبية الطلب المحلي من جهة أخرى.

وبالتوازي مع ذلك، عززت الهند اتجاهًا مزدوجًا باستكشاف الوقود التقليدي، جنبًا إلى جنب مع انتقال الطاقة، وبفضل ذلك وصفت شركة «وود ماكنزي» للاستشارات نيودلهي بأنها «وجهة جاذبة للطاقة والكهرباء».

وتستهدف الحكومة المركزية زيادة رقعة الاستكشاف من 8٪ إلى 15٪ بحلول عام 2025، بما يصل إلى نصف مليون كيلومتر مربع، ما يرفع المساحة المخصصة للاستكشاف في البلاد إلى مليون كيلومتر مربع.

ويأتي هذا جنبًا إلى جنب مع زيادة وتيرة إنتاج البتروكيماويات وقدرات التكرير في البلاد، لتحتلّ نيودلهي المرتبة الـ4 ضمن قائمة أكبر مصدّري المشتقات النفطية في العالم.

وفي ظل تقلُّب أسعار النفط الدولية، عززت جهود التكرير المحلية من احتواء انعكاس أزمة الوقود العالمية على الدولة الآسيوية.

وبالحديث عن انتقال الطاقة، برز الغاز كونه مصدر وقود مهمًا لدى الهند، إذ زاد عدد الأسر المعتمدة عليه بصفته وقودًا نظيفًا للطهي خلال العقد الماضي، كما ارتفع عدد محطات الغاز الطبيعي المضغوط إلى 4 آلاف و900 محطة حتى العام الجاري (2023)، وزاد معها طول شبكة خطوط أنابيب النقل إلى 22 ألف كيلومتر.

أين موقع الأهداف المناخية؟

لم تنسَ الهند خلال رحلتها على مدار العام الماضي (2022) لضمان أمن الطاقة المحلي ودعم استقرار أسعار النفط الدولية، الأهداف المتعلقة بالتزاماتها المناخية والتوسع في مشروعات الطاقة المتجددة.

ولضمان أمن الطاقة لمدة 25 عامًا مقبلة، تخطط الدولة الآسيوية للاعتماد على الطاقة المتجددة والوقود التقليدي معًا، وفق ما ورد في مقال وزير النفط الهندي.

وسبق أن جدد رئيس الوزراء ناريندرا مودي تمسُّك بلاده بالتزامات مكافحة تغير المناخ لتحقيق الحياد الكربوني بحلول عام 2070، والسعي لخفض الانبعاثات بحلول نهاية العقد الجاري (2030) بما يصل إلى مليار طن.

وأطلقت الدولة الآسيوية -العام الماضي (2022) أيضًا- إستراتيجيتها الوطنية للهيدروجين الأخضر، بهدف إنتاج 4 ملايين طن سنويًا بتكلفة تصل إلى 19 ألفًا و744 كرور روبية، بالإضافة إلى استهداف إنشاء نظام بيئي يقوم على الهيدروجين بحلول نهاية العقد.

(روبية هندية = 0.012 دولارًا أميركيًا)

(كرور = وحدة بنظام الترقيم الهندي تعادل 10 ملايين)

ويلخص الرسم أدناه -الذي أعدّته منصة الطاقة المتخصصة- أبرز الرسائل الهندية خلال انعقاد قمة المناخ كوب 26، في المملكة المتحدة عام 2021:

ومن زاوية أخرى، تركّز نيودلهي على مواصلة مسار النقل النظيف ونشر السيارات الكهربائية، ودعم ذلك بحوافز وإعفاءات وربطها بإنتاج خلايا وقود تصل إلى 50 غيغاواط/ساعة.

واهتمت -أيضًا- بتطوير الوقود الحيوي ودعم تقنيات مزج البنزين بالإيثانول، مع التخطيط لتجريبه في 15 مدينة خلال العامين المقبلين، وتعكف -حاليًا- على إنشاء 5 محطات يمكنها تحويل المخلّفات الزراعية إلى وقود حيوي.

# حقن الكربون يشهد تنافسًا بين السعودية والإمارات.. ما القصة؟

أحمد عمار

## الطاقة

يُعَد حقن الكربون أحدث الخطط التي تشهد تنافسًا مؤخرًا بين شركتي أرامكو السعودية وأدنوك الإماراتية، للعمل على تطوير أساليب جديدة ضمن الإستراتيجيات الهادفة إلى خفض انبعاثات عملياتهما النفطية.

ورصدت عمالقة النفط الخليجي مليارات الدولارات لدعم خطط مواجهة وخفض انبعاثاتها الحالية، ومن بينها حقن ثاني أكسيد الكربون واستعماله، لمواصلة تعزيز دورهم القيادي في سوق النفط العالمية بالتوازي مع التأكيد على دورهم البيئي.

وكان أحدث الطرق التي اتجهت إليها أرامكو وأدنوك، البدء في تجارب حقن الكربون واحتجازه في باطن الأرض سواء في مكامن النفط أو آبار المياه المالحة، وكذلك تحويل الكربون إلى صخور، وفق ما رصدته وحدة أبحاث الطاقة.

أرامكو والحقن في حقول النفط

تنفذ عملاقة النفط السعودي شركة أرامكو أحد أكبر المشروعات التجريبية لالتقاط ثاني أكسيد الكربون وتخزينه على مستوى منطقة الشرق الأوسط، من خلال حقن الكربون في مكامن النفط، وذلك بهدف زيادة إنتاج الحقول.

وتقوم فكرة الاستخلاص المعزز للنفط على استخراج الخام من الحقول عن طريق تغيير الخصائص الأصلية له، مثل الغمر الكيميائي أو حقن ثاني أكسيد الكربون أو الاستخلاص الحراري.

وكان عام 2015 شاهدًا على بداية أرامكو بتطبيق طريقة حقن الكربون في مكمن للنفط للمرة الأولى؛ ما ساعد الشركة على مضاعفة معدلات إنتاج النفط من 4 آبار لديها

وبحسب آخر البيانات المتاحة على موقع الشركة، تستطيع عملاقة النفط السعودية استخلاص 45 مليون قدم مكعبة قياسية يوميًا من غاز ثاني أكسيد الكربون ومعالجته بمعمل الشركة في الحوية، ومن ثم نقله إلى حقل النفط في العثمانية لحقنه، وهو ما يساعد على استخراج كميات أكبر من الخام.

وبعد تطبيق الفكرة على حقل العثمانية، تسعى الشركة إلى تنفيذها في مرافق وحقول نفطية أخرى داخل المملكة، وهو ما تمثل في توقيع أرامكو مع شركة «إس إل بي وليند» اتفاقية تطوير مشتركة لإنشاء مركز لاحتجاز الكربون في مدينة الجبيل الصناعية.

ومن المقرر أن يكون المركز قادرًا على تخزين ما يصل إلى 9 ملايين طن من ثاني أكسيد الكربون سنويًا بحلول عام 2027، على أن ترتفع القدرة التخزينية إلى 44 مليون طن بحلول عام 2035.

ويعني ذلك أن مركز الجبيل ستكون لديه القدرة على تخزين ما يعادل انبعاثات نحو مليوني سيارة ركاب تعمل بالبنزين سنويًا

وتعمل أرامكو على تحديد الحقول التي يمكن تعزيز إنتاجها من النفط عبر حقن الكربون، عندما يبدأ تشغيل المركز.

خفض الانبعاثات وتعزيز الإنتاج النفطي

يشار إلى أن أرامكو السعودية تستهدف زيادة طاقتها الإنتاجية من النفط إلى 13 مليون برميل يوميًا بحلول عام 2027، ومن شأن تعزيز حقن الكربون أن يدعم هذه الخطط.

وتهدف الشركة إلى التقاط كمية تصل إلى 11 مليون طن متري سنويًا من مكافئ ثاني أكسيد الكربون أو استعمالها أو تخزينها بحلول عام 2035.

كما تستهدف خفض كثافة الانبعاثات الكربونية في قطاع التنقيب والإنتاج بنسبة 15٪، مقارنة بمستويات عام 2018، بالإضافة إلى تجنب انبعاث 50 مليون طن متري مكافئ من ثاني أكسيد الكربون سنويًا بحلول عام 2035.

وبصفة عامة، تستهدف عملاقة النفط السعودية تحقيق الحياد الكربوني من انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري بحلول 2050.

وبالتوازي، تعمل أرامكو على اكتشاف طرق جديدة تمكّنها من الاستفادة من مخلفات غاز ثاني أكسيد الكربون وتحويلها إلى منتجات صناعية وتجارية يمكن طرحها في الأسواق.

تنفذ شركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك) هي الأخرى مشروعًا لتطوير أول بئر في العالم تُستعمل في حقن الكربون واحتجازه بطبقة المياه المالحة الجوفية الكربونية، مع تنفيذ مشروع آخر يعمل على تعدين الكربون وتحويله إلى صخور.

ويستهدف المشروع الأول احتجاز نحو 18 ألف طن سنويًا من ثاني أكسيد الكربون الملتقط من عمليات شركة «فرتيغلوب» في دولة الإمارات، بطبقات المياه الجوفية الكربونية بالمناطق البرية في أبوظبي.

ومن المقرر أن يشهد الربع الثاني من العام الجاري (2023) بدء عمليات حقن الكربون في طبقة المياه المالحة الجوفية، والذي يأتي ضمن خطة الشركة التي تستهدف استثمار 15 مليار دولار لخفض الانبعاثات بحلول عام 2030.

وتوضح بيانات الشركة أن موقع البئر والتكوينات الجيولوجية المستهدفة اُختيرا بناءً على نتائج عمليات المسح الجيوفيزيائي ثلاثي الأبعاد.

ومن المقرر أن يسهم مشروع حقن الكربون بطبقات المياه الجوفية في إنتاج أمونيا منخفضة الكربون، بصفتها وقودًا ناقلًا للهيدروجين.

ويشار إلى أن شركة أبوظبي للمشتقات الكيميائية المحدودة «تعزيز» وقّعت، في يناير/كانون الثاني، اتفاقية مساهمين مع شركات «فرتيغلوب»، و«ميتسوي وشركاه المحدودة» (ميتسوي)، و«جي إس إنرجي كوربوريشن» (جي إس إنيرجي)، لتطوير منشأة لإنتاج الأمونيا منخفضة الكربون بطاقة تبلغ مليون طن سنويًا.

وتسعى أدنوك إلى توسعة أنشطتها في مجال احتجاز الكربون لالتقاط 5 ملايين طن سنويًا بحلول عام 2030، إذ تستهدف الحد من انبعاث عملياتها مع خفض كثافة انبعاثاتها الكربونية بنسبة 25

وتجدر الإشارة إلى أن أدنوك هي أول شركة في منطقة الشرق الأوسط تنفذ مشروعًا لالتقاط الكربون على نطاق صناعي واسع من خلال منشأة «الريادة»، التي تستطيع التقاط ما يصل إلى 800 ألف طن من ثاني أكسيد الكربون سنويًا.

تحويل الكربون إلى صخور

أطلقت أدنوك، في يناير/كانون الثاني (2023)، مشروعًا تجريبيًا قائمًا على تكنولوجيا تعدين ثاني أكسيد الكربون وتحويله إلى صخور بصورة دائمة ضمن التكوينات الصخرية الموجودة في إمارة الفجيرة، ويعتمد المشروع على الطاقة الشمسية

وتقوم فكرة المشروع على التقاط غاز ثاني أكسيد الكربون من الغلاف الجوي وخلطه مع مياه البحر، ومن ثم حقن الكربون بطريقة آمنة في التكوينات الصخرية البريدوتيتية تحت الأرض.

وتوضح بيانات أدنوك أنه وقع الاختيار على إمارة الفجيرة لتنفيذ مشروع حقن ثاني أكسيد الكربون لوفرة البريدوتيت فيها، وهو شكل من الصخور يتفاعل بصورة طبيعية مع ثاني أكسيد الكربون ويحوله إلى معدن ويضمن عدم تسربه مرة أخرى إلى الغلاف الجوي.

وتنفذ أدنوك المشروع بالتعاون مع مؤسسة الفجيرة للموارد الطبيعية، وشركة أبوظبي لطاقة المستقبل «مصدر»، وشركة «44.01» العمانية.

وتصف الشركة المشروع بأنه الأول لالتقاط ثاني أكسيد الكربون وتعدينه تنفذه شركة عاملة في قطاع الطاقة بمنطقة الشرق الأوسط؛ فمن المتوقع أن يوفر إمكان تعدين مليارات الأطنان من ثاني أكسيد الكربون المحتجز في جميع أنحاء المنطقة

شكراً